

غدا.. إطلاق هيئة عالمية لإدارة السيولة الإسلامية في كوالالمبور

المصدر: الاقتصادية السعودية

تطلق غدا الهيئة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية بشكل رسمي في العاصمة الماليزية كوالالمبور التي وقع عليها الاختيار لتكون مقراً للهيئة التي تهدف إلى إصدار أدوات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتسهيل زيادة التدفقات الاستثمارية للأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عبر الحدود. وأوضح الدكتور محمد القرني أستاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز أن هذا الإنجاز الكبير نقلة نوعية للمصرفية الإسلامية، ولطالما كانت إدارة السيولة واحدة من الجوانب التي تفتقر إلى أدوات فعالة. ونحن نأمل أن يؤدي إنشاء هذه الهيئة إلى إيجاد سوق نقدية إسلامية لا تستوعب فقط السيولة الفائضة لدى المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، بل إلى زيادة كفاءة عمل قطاع الخزائنة في تلك البنوك، وهو القطاع الذي لا يزال يحتاج إلى ابتكار أدوات مالية إسلامية.



الشلوب: إطلاقها سيؤثر في تنظيم الصناعة المالية الإسلامية في السوق

من جهته، أكد الدكتور صلاح الشلوب مدير مركز التميز للدراسات المصرفية والتمويل الإسلامي في جامعة الملك فهد، أن الهدف من تدشين الهيئة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية هو توفير السيولة في ظل الشح الموجود في السوق العالمية، وإيجاد أدوات ووسائل للتمويل. وأوضح الشلوب أن إطلاق الهيئة سيؤثر في مستوى تنظيم الصناعة المالية الإسلامية، وتنظيم الصناعة المالية الإسلامية في السوق السعودية، وبلا شك الهيئة تمهد لدخول المالية الإسلامية على مستوى العالم، خصوصاً أنها تمر حالياً بمرحلة صعبة لعدم اعتماد تشريعاتها عالمياً ويطحن دخولها إلى الأسواق العالمية، حيث وجدت فرصة للدخول إلى بعض الدول ولكن مازالت تواجه عقبات في الدخول إلى عديد من الدول.

وقال حتى الدول التي سمحت بوجود مؤسسات مالية إسلامية، سمحت لها في ظروف ضيقة وبرامج محدودة، وإيجاد الهيئة سيسهم في دخول المؤسسات المالية الإسلامية إلى المستوى العالمي، وسيساعد في قضية إيجاد التشريعات، حيث تعاني المالية الإسلامية عدم وجود التشريعات من جهتين، الجهة الأولى تتمحور في الآلية التي تعمل عليها اليوم وهي عبارة عن آلية فيها تحوير لنمط التمويل التقليدي أو نمط المؤسسات المالية التقليدية، وليس إيجاد تنظيم وتشريع يخص المؤسسات المالية الإسلامية، الأمر الآخر على المستوى العالمي، حتى على مستوى البنك الدولي وصندوق النقد لديها تفهم لأهمية إيجاد المؤسسات المالية الإسلامية، نتيجة لأن ربع سكان الكرة الأرضية مسلمون ولديهم الرغبة في إيجاد مثل هذه المؤسسات، لكن آلية العمل الحالي الفردي لا تساعد المؤسسات الدولية في اعتمادها والتفاعل معها.

وتطرق إلى تأثير إصدار أدوات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في السوق المحلية، حيث تتطلع السوق السعودية إلى إيجاد تشريعات تساعد على توسع وجود مالية إسلامية حقيقية تخدم المجتمع، وتقدم إضافة للاقتصاد الوطني، وتبرز التشريعات الإسلامية السليمة، وليست الآلية المعمول بها والسائدة والتي هي عبارة عن استخدام آليات مالية تقليدية وتحوير بعض أنظمتها بحيث تكون متوافقة مع الشريعة. وأشار إلى أن الآلية الموجودة لا تؤسس مالية إسلامية حقيقية، ولكنها تحاول أن تعدل في نمط المالية التقليدية.

وأشار إلى أن توسع المؤسسات المالية الإسلامية له دور في توفير السيولة، حيث إن توفير السيولة حالياً مشكلة حقيقية لكثير من المؤسسات المالية الإسلامية أو التقليدية، خصوصاً خارج المملكة، ومن الممكن أن تتوافر السيولة نوعاً ما في السوق الخليجية، لكن على المستوى العالمي هناك شح حقيقي في توافر السيولة وهذا يؤثر في استمرار المالية الإسلامية أو تحقيق نجاحات أكثر، وإيجاد مثل هذه المنظمات والهيئات العالمية يساعد في توفير السيولة المالية الإسلامية.

وتناول قضية إدارة المخاطر وأهميتها في الوقت الحالي للمؤسسات المالية الإسلامية، لأنه مع الأسف حتى الآن لا توجد دراسات حقيقية على الأدوات المالية الإسلامية ومدى إمكانية تعرضها للمخاطر، لذلك لا بد من تبني دراسات وتطبيقات لإدارة المخاطر في الأدوات المالية الإسلامية، خصوصاً أنه لم يكن هناك اختبار حقيقي للمالية الإسلامية خلال الأزمة المالية العالمية، حيث كانت تعتمد ألياتها في الغالب على تمويل الأفراد، وكانت تعمل في أوساط تتوافر فيها السيولة، فلم تواجه المؤسسات المالية الإسلامية حجم المخاطر التي واجهتها المؤسسات المالية التقليدية.

وتوقع أن تتعرض المؤسسات المالية الإسلامية في المستقبل لمخاطر، مرجحاً ذلك إلى أن المالية الإسلامية الحقيقية تعتمد على المشاركة في المخاطر وهي واردة على طرفي التمويل، وهذا واضح في عقود المضاربة وغيرها من أدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة، مثل المرابحة والتي تعتمد على الأصول، وهي تحتاج إلى نوع من الدراسة المالية الحقيقية، توضح قضية إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية أو الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

كما أن مستوى الشفافية يعد متديناً للمؤسسات المالية الإسلامية، لأنه ليس هناك إلزام من أي مؤسسات دولية أو على مستوى الدول التي تعمل فيها هذه المؤسسات، كما تقدم أدوات مالية متنوعة دون أن يكون هناك دراسة لجوانب هذه الأدوات من النواحي المالية من جانب إدارة المخاطر، كما أن بعضها لا يلتزم واقعياً وليس هناك تشريعات لتلتزم بها، وترى فيها المؤسسات المالية فرصة للدخول إلى هذه السوق دون أن يكون عليها التزامات، وهو ما يؤدي إلى نوع من التلاعب، والبعض الآخر قد يبالغ في المخاطر في العمليات المالية.

وبين أن كثيراً من الاستثمارات تتجه حالياً إلى نمط أدوات تمويل متوافقة مع الشريعة، حتى على المستوى العالمي حيث تسعى بعض الدول إلى إصدار صكوك للبحث عن السيولة، حيث مازالت البيئة الإسلامية والعالم الإسلامي تتوافر فيها السيولة، وتبحث عن فرص. ووجدت المؤسسات المالية العالمية أن العالم الإسلامي تتوافر فيه الفرص سواء للحصول على السيولة والتمويل، أو في جانب الاستثمارات، وفعلياً هناك سيولة ولكنها تحتاج إلى وجود تنظيم وتشريعات حتى تحفظ حقوق المستثمرين، وتضمن استدامة التمويل الإسلامي.

وكان مجلس الخدمات المالية الإسلامية، رعى توقيع مذكرة الشراكة الخاصة بتأسيس الهيئة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية. ويتمثل الهدف الرئيس لهذه الهيئة في إصدار أدوات مالية متوافقة لأحكام الشريعة الإسلامية لتسهيل إيجاد الحلول الأكثر كفاءة ونجاعة لإدارة السيولة، وذلك للمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية، إلى جانب تسهيل زيادة التدفقات الاستثمارية للأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عبر الحدود.

وتأتي هذه المبادرة منسجمة مع المهام الموكولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (على النحو الوارد في بنود الاتفاقية الخاصة به)، وذلك من أجل تعزيز وتنسيق المبادرات الرامية لتطوير الأدوات والإجراءات الخاصة بكفاءة العمليات وإدارة المخاطر، وتشجيع التعاون بين البلدان الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

وشارك في حفل توقيع مذكرة الشراكة محافظون وممثلون لعدد من البنوك المركزية والهيئات متعددة الأطراف الأعضاء في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وقد أقيم الحفل على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن دي سي. ويعتبر تأسيس الهيئة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية اختراقاً رئيساً في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية ولا سيما أنها ستوفر أدوات سائلة قصيرة المدى ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية من شأنها أن تزيد من قدرة الخدمات المالية الإسلامية على المنافسة، وتزيد من مرونتها على الصعيد العالمي.

